

لقد سلكت الآثار المترتبة على الأعمال التجارية جراء كوفيد ١٩ طريق التحول الى مرحلة "التعافي ما بعد كوفيد" ، وهي مرحلة ذات اهمية لشركات الضيافة بشكل عام على وجه الخصوص بما في ذلك الأطقم والمشروبات والبيع بالتجزئة.

ومع ذلك ، فإن الانتعاش المستدام يلوح في أفق أبعد قليلاً مما نرغب فيه لأن كلا من عوامل التضخم وتحول الطلب وأنماط الإنفاق عند المستهلكين في البحرين لم تستقر بعد لما يقرب من معدلات ٢٠١٩ .

تتمحور رؤية قيادة المجموعة حول تحقيق النمو والاستدامة من دون مبادلة التراث/الإرث والقيم ، للتعامل مع مسار المملكة نحو التعافي في كل من الاقتصادات الكلية والجزئية. حيث إن ما لوحظ على هيئة عواقب وخيمة جديدة ، يتطور باستمرار على كاهل العبء الاقتصادي العالمي ، المتمثل بزيادة مقلقة في التكلفة وتحديات سلسلة التوريد. ما حذى بإدارة المجموعة لاتخاذ مزيد من الإجراءات لمعالجة التداعيات كما تم اعتمادها في التخطيط لميزانية عام ٢٠٢٢ في سبيل الحفاظ على نسب التكلفة. يجدر الإشارة الى ان القدرة التنافسية في السوق الإقليمية اضحت صعبة. تتجسد هذه التحديات في العوامل التي شكلت نموذج مرحلة ما بعد الوباء في البحرين ، ففي حين أن السياحة الإقليمية تناهز ٩٠ ٪ من التدفق الى المملكة ، فإن انحراف التدفق السياحي الإقليمي يعني إما النمو أو الانهيار. على الصعيد العالمي ، يلحظ تأثير إيجابي ضئيل على السياحة نتيجة انتعاش الأسواق العالمية بما خص صناعات الضيافة في البحرين.

في مكافحة فيروس كورونا ، حققت حكومة البحرين التميز في دعم الشركات المحلية خلال ذروة الوباء ، بالتساوي في النتائج المجيدة ضد COVID مع اقتراب انماط الحياة في المملكة مما يمكن وصفه بالحياة الطبيعية ؛ وبناء عليه ، نتوقع المزيد من الحكومة من خلال تقديم مبادرات إضافية للاستفادة من الاقتصاد المحلي وتعزيزه بالإضافة إلى الاستفادة بحصة من النمو الإقليمي ، ما من شأنه أن يساهم في تعزيز الاقتصاد بشكل عام وقطاع الضيافة بشكل خاص.

يسير تعافي مجموعة فنادق الخليج بشكل مطرد كما هو مسجل في البيانات المالية للأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢١ ، إجمالي الربح بمبلغ قدره ٦,٦٥٧ مليون دينار بحريني يعكس قدرة المجموعة على توليد النقد ، كما أن صافي ربح النتائج البالغ ٢٠٢,١٨٧ دينار بحريني مثبت على النحو التالي:

- ١- ربح الربع الثالث بمبلغ ٨٣٣,٨٢١ دينار بحريني
- ٢- انخفاض الاستهلاك من ٥,٣٩٦,١٨٥ إلى ٤,٦٠٧,٣٧٨ دينار بحريني.
- ٣- انخفاض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها عن عام ٢٠٢٠ بمقدار ٣٦٩,٦٥٧ دينار بحريني.

نحن لا نتوقع أي تأهيل حول استمرارية الشركة على الرغم من انخفاض الإيرادات إذا ما قورنت بحلول عام ٢٠١٩ ، ومع ذلك ، أدت أنشطة تحسين الأعمال إلى ارتفاع معدل الربحية ؛ يبدأ بيد ، تعمل إدارة المجموعة ومديرو العمليات والفرق المالية بأكملها على تطوير أفضل الممارسات باستمرار ؛ لدى مجموعة فنادق الخليج أنظمة محاسبة وتقارير فعالة مع فريق محترف يراقب باستمرار الاتجاهات والمؤشرات المالية ويبلغ عنها. بالإضافة إلى ذلك ، ليس لدى المجموعة أي قضايا قانونية.

لا تشير توقعات التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة فنادق الخليج إلى أي إشارات سلبية حول استمرارية العمل عندما يتعلق الأمر برأس المال العامل والسيولة.

مايلي بعض من المعلومات المالية المهمة والمؤقتة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١:

البيانات المالية	طبيعة التأثير	المبلغ (بالدينار البحريني)
إيرادات التشغيل	ارتفعت	٤٤٧,٦٥٩
المنح الحكومية	إنخفضت	٢٩٣,٠٥٨
الخسائر المتراكمة		٢٠٢,١٨٧

لم تلاحظ الإدارة أي تأثير هام آخر على مجالات البيانات المالية الأخرى خلال الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ .